

فى موضوع التراث والمعاصرة
(فى أصول التشريع الإسلامى)
التأسيس لدستورية القرآن الكريم

دكتور/ بهاء الدين محمود محمد منصور (*)

١- مقدمة

فى بحثنا هذا لا نستطيع أن نتحدث عن صياغة المبادئ الإسلامية فى صورة مبادئ دستورية، فإن لهذه الصياغة مبادئ وفنون، ولكن يسبقها الاتفاق على الثوابت فى العقيدة والشريعة الإسلامية، التى إذا تم الاتفاق عليها أصبحت الاستفادة من التقدم الحديث فى فقه القانون الدستورى ممكنة لترتقى بأسلوب تناولنا نحن المسلمين لأمر ديننا وأحكامه، وأن نضع لأنفسنا قاعدة صلبة من المبادئ الإسلامية ذات الجذور الممتدة فى أصول التشريع الإسلامى نحكم بها ونسير عليها فى أمور الحياة الحديثة بمستجداتها من المواقف والأمر التى لا نستطيع تجنب ضرورة التعامل معها مما لا نجد له ما يسعفنا من الأشباه والأمثال على عصر رسول الله ﷺ حتى نقيس عليه، وأهم ما ننوه إليه فى هذا الصدد هو الأمور الفقهية المتصلة بالرقابة الدستورية (رقابة الامتناع أو رقابة الإلغاء) حيث يتم الحكم بعدم الدستورية على أى نص قانونى يخالف أيًا من نصوص الدستور فكلها مبادئ واجبة على جميع التصرفات القانونية فى الدولة (مبدأ تدرج القوانين وسمو الدساتير) فنهذب كل هذا التششت والاختلاف، فنفصل ما هو ثابت من الدين الإسلامى بالضرورة، وما هو مكمل لمبادئه فيجوز الاختلاف فيه ولكن بما لا يخل بمقاصد التشريع واتزان مجمله .

هناك أحكام قطعية مبنية على نصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة على

سمو القرآن الكريم والثابت من السنة النبوية الشريفة المأخوذة عن شخص رسول الله ﷺ دون غيره من البشر باعتباره نبي الله يتوحي إليه بالرسالة وبالبيان لأحكامها من لدن الله سبحانه وتعالى ولا وحي لأحد من بعده ولو كان من الصحابة المقربين.

الهدف من هذا البحث هو التوصل إلى ما هو ثابت بالضرورة في أمور العقيدة والشريعة والعبادات الإسلامية، ثم تطبيق أحدث ما يعلمه البشر من الفقه التشريعي الحديث للحفاظ على تلك الأحكام والمبادئ، حيث يمارس البشر ظروفًا مماثلة تستوجب منهم الحفاظ على المبادئ الدستورية في المجال القانوني بالدولة بما يكمل الاتساق في الصياغات والتصرفات القانونية في الدولة الحديثة مع أحكام ومبادئ الدستور، وقد نجح البشر في العصر الحديث في التوصل إلى حل، وذلك من خلال فقه القانون الدستوري الحديث، وكذلك الأمر فيما يخص الأمور الإسلامية، نحن المسلمون نحتاج إلى ممارسة مثل هذا النجاح، وفي هذا الأمر نبين أن هناك ثوابت في الدين الإسلامي لا يجوز الاختلاف عليها، وتلك هي التي نحتاج إلى أن نتعرف عليها حتى يمكن البناء عليها في الأمور التي جاءت الرسالة السماوية لتعريف البشر بأمورها، وهي في الأساس موضوعات العقيدة والشريعة والعبادات الإسلامية التي هي أم الأمر كله.

تهذيب المتداول اليوم مع المسلمين من أفكار وأحكام بعد أن طال معهم الأمد منذ البعثة المحمدية في القرن السابع الميلادي حتى اليوم في القرن الواحد والعشرين قرأ فيها المسلمون ووعى كل منهم الأمر بطريقته على اختلاف ألوانهم ومشاربهم وثقافتهم وما عايشوه من عصور تراوحت بين القرون الوسطى وظروف الحداثة ومعايشة البشرية لعصر التصنيع والنظرة العلمية للأمور ثم عصر ما بعد الحداثة الذي يتشكل هذه الأيام بلامحه حيث ثورة الاتصالات والمعلومات والعلوم بما يُنبئ بصراع الحضارات الذي نرجو من الله أن يكون سلمياً وتنافسياً في سبيل كرامة الإنسان التي نحن المسلمون أولى ببيانها بنص القرآن الكريم على تكريم الله

له، هذا التشتت في الأفكار والمذاهب والمشارب والأهواء لدى المسلمين الذي يصل في بعض الأحيان إلى التناقض وحمل السلاح يحتاج إلى وقفة لبيان ما هو ثابت من أمور العقيدة والشريعة فلا يجوز الاختلاف فيه فيقل التشتت وخاصة عندما تكون هناك مصالح فتشتد الأهواء وتنعدم الرؤية والحيدة فيكون لرقابة الامتناع ورقابة الإلغاء دورٌ عظيم.

إذا استطعنا أن نُحكم الاتساق بين كل الأمور والتصرفات والأحكام والصياغات الإسلامية مع ما هو ثابت بالضرورة في أمور العقيدة والشريعة الإسلامية، فإننا نكون قد حققنا الآتي:

تسهيل التوصل إلى أحكام منطقية تتسق مع المبادئ الإسلامية الثابتة لتسرى على ما يستجد على حياة المسلمين العملية في القرن الواحد والعشرين، ولم تكن لها سوابق على عهد رسول الله ﷺ، وهذا هو الشأن مع الدساتير الجيدة.

المحافظة على الثوابت في العقيدة والشريعة دون خرق حدودها تخلق مسلماً، وبعد ذلك الخلاف فيما يجوز الاختلاف فيه بين المسلمين يخلق مذهباً وعلى المسلمين جميعاً أن يتقبلوا تلك الخلافات المذهبية فهي تثرى الرؤى والأفكار والحلول، وبذلك تخلق أرضية مشتركة لتقليل أسباب البغى والاقتتال بين المسلمين خاصة أنه وصل في بعض الأحيان إلى حد التكفير، وأن هناك من يريد أن يفغى هذه التناقضات ويعمقها سواءً بالداخل أو بالخارج.

توضيح الحدود الشرعية لاستخدام العنف المتبادل بين المسلمين حكماً أو محكوماً خاصة في الأمور السياسية والاقتصادية لأن شكل الدولة الحديثة وهياكلها وشكل الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها لن يسعفه الأسلوب التقليدي بالاجتهاد في البحث عن الأمثال والأشياء لما كان على عهد رسول الله ﷺ ولكن يجب الاجتهاد فيه على أساس من المبادئ والثوابت الإسلامية مع مراعات الاقتراب بقدر الاستطاعة وبالشكل الأمثل من المعايير والمقاصد التشريعية الإسلامية تقارباً لما يرجوه الله من المسلم الصالح.

عدم التشتت وهروب المسلمين من بحث الأمور الأساس بإثارة أمور هي بطبيعتها خارج ما تحدث عنه القرآن الكريم من الموضوعات، مما يُمكن أن نسمى إثارتها والفتوى فيها من اللغو المباح، ولعل السكوت عن هذه الموضوعات أفضل من إثارتها درءاً للبلبة .

٢ - فقه القانون الدستوري والحديث والقرآن الكريم، والسنة النبوية المشرقة

في القرن الثامن عشر الميلادي، وعندما أعلن قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية، دولة مترامية الأطراف مواطنوها من المهاجرين من كل أرجاء المعمورة من أعراق وثقافات متعددة، ظهرت الحاجة إلى وضع إطار مُحكم للتشريعات في الدولة الناشئة بحيث تتسق كلها على فكر واحد ومقاصد واحدة، وإلا تشتت التشريعات والقوانين وتفككت أوصال الدولة، وكان الحل في ظهور أول دستور مكتوب في تاريخ البشرية وهو الدستور الأمريكي عام ١٧٧٦ ميلادية ليضع إطاراً عاماً لا يُسمح لأحد أبداً كان موقعه بأن يتجاوزه بما يعنى إقامة دولة القانون، مكملاً لهذا الدستور المكتوب ظهر فقه الرقابة الدستورية على التشريعات والآليات المصاحبة له، واليوم في القرن الواحد والعشرين استقر بناء النظرية العامة للقانون الدستوري على القواعد الآتية^(١) :

١- مبدأ تدرج التشريعات وسمو الدساتير

٢- ينبع من مبدأ سمو الدساتير «أن يكون للدستور السمو على ما عده من تشريعات وأن تكون له مكانة الصدارة عليها، ومن ثم تلتزم جميع السلطات في النظام السياسي في الدولة بوجوب التقيد بنصوصه واحترامه وعدم الخروج على حدوده والالتزام به»^(٢).

(١) «القانون الدستوري، النظرية العامة»، الأستاذ الدكتور/ إبراهيم درويش، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤ (الطبعة الرابعة)، ص ١٤٦ - ١٥٧

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٨.

وهذا يعنى أن يكون الدستور مهيماً على كل التشريعات التى يجب ألا تصدر إلا «فى إطاره وطبقاً لنصوصه وروحه، أياً كان مضمونها أو نصوصها أو طبيعتها فهى كلها يجب وبالتعريف وبالتحديد الدقيق أن تصدر وتدر فى فلك الدستور»^(١).

٣ - منذ بداية القرن التاسع عشر مارست البشرية مشكلة الرقابة الدستورية على التشريعات^(٢) وكيفية تنفيذها ووضع فقه الرقابة وآليات تنفيذها ومن داخل ذلك تفسير النصوص الدستورية نفسها عند التنازع على مفهومها، ونستطيع اليوم فى القرن الواحد والعشرين بعد أن استقرت السوابق القضائية فى هذا الموضوع أن نبين أن الرقابة على دستورية القوانين تأخذ أحد قرارين بخصوص القانون المطعون فيه بعدم الدستورية وذلك عند معارضته لنص من نصوص الدستور أو مبادئه المستقرة؛ الأول رقابة الامتناع بمعنى امتناع القاضى عن تطبيقه وتعطيل الاعتبار به فى القضية المطروحة أمامه، وهذا القضاء لا يُنهى حياة القانون الدستورى فى غير حالة هذا القاضى وهذه القضية، وإنما يستمر هذا القانون المعيب دستورياً، والثانى رقابة الإلغاء وهذا معناه إنهاء وجود هذا القانون المطعون عليه بعدم الدستورية ومن ثم اعتباره كأن لم يكن^(٣).

إذن هناك مبادئ ثلاثة لوضع إطار تشريعى فى الدولة بهدف خلق الاتساق فى التشريعات وعدم خروج الأحكام لما هو مُنكر شرعاً، تلك المبادئ هى: تدرج القوانين وسمو الدساتير، هيمنة الدستور على كل التشريعات (و القرارات القانونية فى الدولة)، وإلغاء أى قانون أو قرار يتعارض مع الدستور ومبادئه.

هذه المبادئ الثلاثة، المسلمون أولى بتطبيقها احتراماً للقرآن الكريم خاصة أن لدى المسلمين من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة نصوصاً محكمات عن تدرج التشريعات وسمو القرآن الكريم عليها جميعاً، وهيمنته على

(١) «القانون الدستورى، النظرية العامة»، الأستاذ الدكتور/ إبراهيم درويش، ص ١٥٠ - ١٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٢.

التشريعات السماوية جميعاً، والتشريعات الإسلامية أولى، ولم يبق إلا أن يتطور المسلمون في تمكين القرآن الكريم من تشريعاتهم وأحكامهم مستفيدين من فقه القانون الدستوري الحديث في موضوع الرقابة الدستورية على القوانين والتشريعات.

٣ - النصوص الآمرة بدستورية القرآن الكريم، والسنة النبوية المشرفة

يقول الله سبحانه وتعالى ﴿يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١)، بمعنى أطيعوا الله، فهو مصدر للتشريع، وأطيعوا الرسول، فهو مصدر للتشريع يوحى إليه، ويكمل هذا المفهوم أنه معصوم من الخطأ ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۚ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۚ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۚ﴾^(٢)، لأن هذه العصمة ضرورية طالما له حق التشريع، على أن نلاحظ أن الرسول الكريم لم يكن له أن يخرج عما أراد الله منه أن يبلغه ﴿يَتَأْتِيَا الرَّسُولُ بِلَغٍ مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ ۗ وَاللَّهُ يَعَصَمُكَ مِنَ النَّاسِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾^(٣).

أما أولى الأمر منكم فأطيعوهم طالما أطاعوا الله ورسوله فهم ليسوا مصدرا للتشريع، وفي الشق الثاني من الآية فالأمر شديد الصراحة ولا مجال للالتفاف عليه

(١) سورة النساء، آية ٥٩.

(٢) سورة النجم، آية ١-٥.

(٣) سورة المائدة، آية ٦٧.

﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١) أى أن المرجعية فيما يأتينا من أولى الأمر
من الفقهاء أو ذوى السلطان أو البشر من ذوى المرجعية من أى درجة أو نوع كانوا
هى أن يُردُّ الأمر إلى الله ورسوله، وهذا ما حرص على بيانه، أبو بكر وعمر رضى الله
عنهما، عندما طلب كل منهما فى بدء حكمه التقويم والنصيحة مبينين أنهما غير
معصومين من الخطأ، فهذا أبو بكر فى خطبته «إن الله اصطفى محمداً على العالمين
وعصمه من الآفات، وإنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن استقممت فتابعونى، وإن
زغت فقومونى»^(٢)، وهذا عمر «أعينونى على نفسى بالأمر بالمعروف، والنهى عن
المنكر، وإحضارى النصيحة فيما ولانى الله من أمركم»^(٣)، وهما أعف الناس عن
السلطة والمال العام، بل وأكثر الناس علماً بالشرعية الإسلامية، لكنه إعلان للحقوق
والواجبات لتعليم من يأت من بعدهم.

مبدأ سمو الدساتير وتدرج القوانين يقابلها هنا مبدأ سمو وهيمنة القرآن
الكريم على كل الرسائل السماوية وعلى كل مصادر التشريع الإسلامية، أيضاً
هناك أساس محكم لتدرج مصادر التشريع الإسلامى

هيمنة القرآن الكريم وشموليته على غيره من الكتب السماوية، وهيمنته
على الأحكام الإسلامية وكل ما يصدر فى الشأن الإسلامى أولى، وصدق الله العظيم
إذ يقول:

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

(٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين
محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى،
جامعة الأزهر: السنة السابعة - العدد الثانى والعشرون، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، «تاريخ الطبرى،
تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة
لغاية السنة ٣٥ للهجرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م، (ص ٢٤٤،
٢٤٥).

(٣) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين
محمود منصور، مرجع سبق ذكره. «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة،
١٩٨٦ (الطبعة الثامنة)، (الجزء الأول) ص ٩٣، ٩٤.

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ
الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۚ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى
اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۖ﴾^(١).

أما عن تدرج مصادر التشريع الإسلامي فأساسه حديث رسول الله ﷺ مع معاذ بن جبل عندما أرسله عاملاً على اليمين، حيث أوضح أسس التشريع الإسلامي وتسلسلها وكيفية القضاء بما ليس في القرآن الكريم ولا السنة النبوية المشرفة، حيث سأله الرسول قائلاً: كيف تقضى إذا عرض عليك قضاء؟، قال أقض بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟، قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد برأى ولا آلو، قال: فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى به رسول الله^(٢).

ويؤخذ من هذا الحديث أن أصول التشريع ثلاثة، هي على الترتيب: الكتاب، فالسنة، فالاجتهاد بالرأى^(٣).

كلية القرآن الكريم وشموليته، هي الأساس لصحة وشرعية قيامه بدوره الدستوري، ونجاحه كإطار تشريعي، وبالتالي شرعية تطبيق رقابة الإلغاء ورقابة الامتناع على أساس مبادئه، شمولية الكتاب (القرآن الكريم) وعدم جواز تجزئته منصوص عليهما من الله سبحانه وتعالى، حيث يقول في محكم آياته:

(١) سورة المائدة، آية ٤٨.

(٢) دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، «الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م ص ١٦١.

(٣) «أصول التشريع الإسلامي»، الشيخ على حسب الله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥. ص ١٣.

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾^(١).

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِّن دِينِهِمْ تَبْظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُواكُمْ أُسْرَى تَفْدُوهُمْ وَهُوَ حَرْمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفْتَوْمُنُون بَعْضُ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٢)، وهكذا فإن تجزئة الكتاب الذي هو القرآن والأخذ ببعضه وصرف النظر عن بعضه هو نوعٌ من التحريف والكفر بنص هذه الآية الكريمة.

منزلة السنة من القرآن الكريم^(٣) :

السنة في اللغة هي الطريقة، فإذا أُضيفت إلى الرسول ﷺ لفظاً أو دلالة كان المراد بها ما أُنثر عنه من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ^(٤).

«السنة هي الأصل الثاني من أصول الأحكام الشرعية، فالكتاب مقدمٌ وهي تالية له لأن القرآن كلام الله تعالى الموحى به إلى رسوله، والمتعبد بتلاوته، والمنقول إلينا بالتواتر، فهو وحىٌ بلفظه ومعناه، ومقطوعٌ به جملةٌ وتفصيلاً، وهو عمدة الملة، وكلى الشريعة، وأصل أصولها. أما السنة فلفظها غير متعبد به، والمقطوع به جملتها لا تفصيلها، وإليه مرجع الاعتداد بها، ثم هي بيانٌ للكتاب ولاشك في أن البيان مؤخرٌ من المبين»^(٥).

(١) سورة الأنعام، آية ٣٨.

(٢) سورة البقرة، آية ٨٥.

(٣) «أصول التشريع الإسلامي»، الشيخ علي حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ - ٤٢.

(٤) أتمرجع السابق، ص ٣٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٧.

وللسنة أثرٌ عظيمٌ في إظهار المراد من الكتاب، وفي إزالة ما قد يقع في فهمه من خلافٍ أو شبهة، ويكون بيانها للكتاب على ثلاثة أنواع^(١) :

١ - تفصيل مُجمله

٢ - تقييد مُطلقه

٣ - تخصيص عامه

وما ورد في السنة بالإضافة إلى ما ورد في الكتاب ثلاثة أنواع^(٢) :

النوع الأول: ما كان مطابقاً لما فيه، فيكون مؤكداً له، ويكون الحكم مستمداً من مصدرين: القرآن مثبتاً له، والسنة مؤيدة .

النوع الثاني: ما كان بياناً للكتاب ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ^٣ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾﴾ بِالنِّسْبَةِ وَالزُّبُرِ^٤ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ^(٥) .

النوع الثالث: ما كان مشتملاً على حكم جديد، غير مؤكد لما في القرآن، ولا مُبين له، وقد اختلف العلماء في هذا^(٦) :

١- قال بعض العلماء بأنه قد تأتي السنة بما ليس في الكتاب، «والرسول لا يأتي - في هذا الباب - بما يناقض القرآن، لأنه أعرف الخلق بما يُبلغ عن ربه، وأخبرهم بمقاصد الشريعة، لعناية الله تعالى به، وعصمته من الزيغ، وتوقيفه إلى الحق، وتسديده إلى الصواب»^(٥) .

(١) «أصول التشريع الإسلامي». مرجع سبق ذكره، ١٩٨٥، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧ - ٣٨.

(٣) سورة النحل، آية ٤٣ - ٤٤.

(٤) «أصول التشريع الإسلامي». الشيخ علي حسب الله. مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ - ٤١.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٠.

٢. وقيل: إن السنة لا تأتي إلا بما له أصل في الكتاب، فإذا كانت مفصلة لمجمله، أو مقيدة لمطلقه، أو مخصصة لعامه - فهي موضحة للمراد منه، وإذا جاءت بغير ذلك فالمقصود منها إما إلحاق فرع بأصله الذي حفي إلحاقه به، وإما إلحاقه بأحد أصليين واضحين يتجاوزانه^(١).

مارس الرسول الكريم حياة البشر ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ۚ أَحَدًا ۝﴾^(٢)، فهل كل ما يصدر عنه قد أوحى الله به إليه، أم ترك الله له أن يمارس حياة البشر فيما يخصه من أمور بشرية بينما يوحى الله له ما يشاء فيما يخص أمور العقيدة والشرعية والعبادات، وهل أحاط الله رسوله بكل علوم الظواهر الطبيعية والاجتماعية، نذكر في هذا الشأن ما حدث في غزوة بدر فقد أجمع المسلمون على أن يشبوا للعدو إذا أجمع على محاربتهم، لذلك بادروا إلى ماء بدر، ويسر لهم مطر أرسلته السماء مسيرتهم إليه. فلما جاءوا أدنى ماء منها نزل سيدنا محمد ﷺ به. وكان الحباب بن المنذر بن الجموح عليماً بالمكان؛ فلما رأى حيث نزل النبي، قال يا رسول الله، أرايت هذا المنزل أمزلاً أنزلكه الله فليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال سيدنا محمد ﷺ: بل هو الرأي والحرب والمكيدة. فقال يا رسول الله، فإن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى تأتي أدنى ماء من القوم فتنزّل ثم تُغور ما وراءها من القلب، ثم نبني عليه حوضاً فنملأه ماءً ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون، ولم يلبث سيدنا محمد ﷺ حين رأى صواب ما أشار به الحباب أن قام ومن معه واتبع رأى صاحبه، معلناً إلى قومه أنه بشرٌ مثلهم، وأن الرأي شوري بينهم، وأنه لا يقطع برأى دونهم، وأنه في حاجة إلى حسن مشورة صاحب المشورة الحسنة منهم^(٣).

(١) «أصول التشريع الإسلامي»، الشيخ على حسب الله. مرجع سبق ذكره. ١٩٨٥. ص ٤٠.

(٢) سورة التكليف. آية ١١٠.

(٣) «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره. ص ٢٧٤.

هذه الواقعة وغيرها تدل على أن الوحي في السنة النبوية المشرفة قد اختص في الأساس بأمور الدين بعينها، أما غير ذلك فأمور للمسلمين أن يختاروا منها ما يتبعوه إذا أرادوا، ولعل الرسول الكريم بما حدث ببدر هذا قد أراد أن يعلم المسلمين بأن يأخذوا عنه في الأساس أمور دينهم، أما التقليد لممارساته للأمور البشرية فلا إلزام فيها، ولا شأن للوحي بها.

الأمور التي يتناولها القرآن الكريم كلها من أنباء الغيب يوحي بها الله إلى رسوله، فالعقيدة والعبادات كلها مما هو من وراء الطبيعة ولا يمكن للعلوم الفيزيائية الواردة من الحواس الخمسة أن تقطع بحقائق ما ورد عن الغيب، قد تشير حقائق العلوم الفيزيائية إلى وجود إله خالق له صفات تتفق وأسماء الله الحسنى، ولكن لا يمكن الوصول لأبعد من ذلك بالحواس الخمسة، أما الشريعة وما يتفق معها من قيم وممارسات وتشريعات المعاملات العادلة فأساس ارتباطها بالغيب هو التزكية للحياة في ملكوت الله بين مخلوقاته الفاضلة حيث العدل المطلق والسلام المطلق، ويجب أن نلاحظ أيضاً أن تطبيق الشريعة الإسلامية ينطوي على جانبين، الأول يختص بالتشريع للحقوق والواجبات والمقاصد من التشريع والآخر هو مجال التطبيق والحكم على الواقع بما يجب أن ينطوي عليه من إدراك علمي بالظواهر الطبيعية والاجتماعية التي نطبق عليها هذا التشريع، فالسنة النبوية المشرفة تبين مبادئ التعامل مع الظاهرة الطبيعية والاجتماعية حتى يتعلم البشر كيف ينصرون العدل والسلام في الدنيا (فيتزكوا بهذا العلم)، أما التطبيق الصحيح لهذه المبادئ التشريعية فيتصل اتصالاً عضوياً بمدرجات وجوانب الظاهرة الفيزيائية والاجتماعية، ونذكر في هذا الشأن ما ذكره الشيخ السيد سابق «أما التشريع الذي يتصل بالأمور الدنيوية، من قضائية وسياسية وحربية، فقد أمر الرسول ﷺ بالمشاورة فيها، فكان يرى الرأي فيرجع عنه لرأى الصحابة، كما وقع في غزوة بدرٍ وأحد»^(١)، أي أن المبدأ في التعامل الشرعي، الرسول أعلم الناس به، وأما

(١) «فقه السنة». الشيخ سيد سابق، المجلد الأول (الجزء الأول)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٨ ص ١١.

كيفية وضعه موضع التطبيق فالعلم بجوانب الظاهرة الفيزيكية والاجتماعية، الناس جميعاً شركاء في هذا العلم.

وفي هذا السياق نبين أنه في علم الحديث، توجد ضوابط لما ورد صحيحاً عن رسول الله ﷺ، وذلك حتى لا يُنقل عنه لا في الحديث ولا في السنة ما لم يحدث، وهناك درجات لمن يُنقل عنهم من الرواة، وسنفترض هنا أن كل هذه الأمور قد تم تغطيتها بنجاح، كيف يتم التعامل مع ما هو منقول عن الرسول الكريم ﷺ ويقع في نفس الوقت في فئة النوع الثالث «وهو السنة التي ليس لها أصل من الكتاب»، هذا النوع تحديداً يحتاج منا إلى الأخذ بمبدأ دستورية القرآن الكريم، يجمع كل الآيات المحكمات - وتطبيق مبدأ الرقابة الدستورية على تلك الفئة (التي هي من النوع الثالث)، لأنه وبكل تأكيد :

«لا تأتي السنة بحكم إلا وله في الكتاب أصل يُرجع إليه، فهي خادمة له بتبيين مقاصده، والإعانة على تطبيق أصوله وقواعده»^(١).

٤ - المبادئ الآمرة في القرآن الكريم، والسنة النبوية المشرفة

نستعين في إقامة وإنشاء دستورية القرآن الكريم بما ورد عن الفقيه الدستوري د. يحيى الجمل عند كتابته عن المادة الثانية من الدستور المصري بعد تعديلها، حيث تم عرض أمرها على المحكمة الدستورية العليا فحكمت بأن «تلك المادة تخاطب المشرع ولا تخاطب القاضي، بمعنى أن السلطة التشريعية هي التي عليها عند التشريع أن تراعي مبادئ الشريعة الإسلامية، وفي تعريف هذه المبادئ قالت المحكمة الدستورية: إنها المبادئ القطعية الثبوت قطعية الدلالة، والحقيقة أن المبادئ التي ينطبق عليها الوصف - عدا العبادات - نادرة جداً، ذلك أن المذاهب الفقهية متعددة والاجتهادات كثيرة والقطعي الثبوت والدلالة أندر من الندرة»^(٢).

وهكذا فإن المبدأ الذي سنسير عليه في بحثنا هذا لإقامة دستورية القرآن الكريم هو الاستناد على «المبادئ والنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة».

(١) «أصول التشريع الإسلامي»، أشيخ على حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(٢) د. يحيى الجمل، «البابا شنودة الثالث صمام للأمان»، المصري اليوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٧م.

نبأ السماء يتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، أما نصوص القرآن الكريم فقطعية الثبوت كما هو ثابت تاريخياً وعملياً حيث لا تبديل لكلمات القرآن الكريم في أى نص من نصوصه على مر التاريخ منذ أن جمعه الرسول الكريم ﷺ (شفوياً) وكتبه كتاب الوحي على عهد سيدنا أبى بكر رضي الله عنه بعد قضاء عدد من حفاظ الوحي فجهم في حروب الردة، وذلك بنصيحة من سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فضلاً عن تعهد الله سبحانه وتعالى بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)، ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٢)، وأما قطعية الدلالة فقد بين الله سبحانه وتعالى أن القرآن الكريم فيه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٣)، وبالتالي فإن الآيات المحكمات تنبع منها المبادئ والأحكام الأساس في الدين الإسلامى عقيدة وشريعة وعبادات، هذا بينما تشير الآيات المتشابهات لما يمكن أن يختلف فيه الناس باختلاف الزمان والمكان والعلوم والمفاهيم، ولكن من المفترض بأن يكون الاختلاف بما لا يناقض ثوابت الدين المعرفة من خلال الآيات المحكمات، والتي من المفترض أن تعرف فئة مقلدة من الأحكام الشرعية في العقيدة والشريعة

(١) «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦ - ٦٧.

(٢) سورة الحجر، آية ٩.

(٣) سورة يونس، آية ٦٤.

(٤) سورة آل عمران، آية ٧.

والعبادات، وبالتالي فإن الآيات المحكمات اللاتي هن أم الكتاب فإنها فضلاً عن أنها قطعية الثبوت، فهي أيضاً قطعية الدلالة .

وفي موضوع قطعية النصوص للسنة النبوية المشرفة فنذكر الوقائع التاريخية الثابتة المتواترة في هذا الشأن، حيث نذكر ما جاء في كتاب «حياة محمد» للدكتور/ محمد حسين هيكل : «لم يكن الحديث قد دُوِّنَ إلى عهد متأخر من عصر الأمويين، وقد أمر عمر بن عبد العزيز بجمعه، ثم لم يُجمع إلا في عهد المأمون»^(١). «و لعل الحديث لم يُجمع في الصدر الأول من الإسلام لِمَا كان يُروى عن النبي ﷺ أنه قال : «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن . ومن كتب شيئاً غير القرآن فليمحاه»، على أن أحاديث النبي ﷺ كانت متداولة على الألسن يومئذ، وكانت الروايات يُختلف فيها . ولقد أراد عمر بن الخطاب ؓ أثناء خلافته أن يتدارك الحال في ذلك بأن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر ؓ يستخير الله شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : إني كنت أريد أن أكتب السنن وإنني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً، وعدل عن كتابتها، وكتب في الأمصار عنها : «من كان عنده شيء فليمحاه» . وظلت الأحاديث بعد ذلك تتوالد وتتداول، حتى جُمع ما صح لدى الجامعين منها في عهد المأمون»^(٢).

وهكذا فإن أصل الأصول في الدستور الإسلامي هو القرآن الكريم قطعي النص وفيه الآيات المحكمات اللاتي هن أم الكتاب، أما السنة النبوية المشرفة فنصوصها ليست قطعية وقد يُذكر الحديث على أكثر من رواية، ولكن هذا لا يُعيبه فلعلم الحديث ضوابطه بحيث يتم تنقية الأحاديث والروايات والتأكد من صحة الحديث وصحة أصوله بحيث تقوم السنة بدورها المكمل لما جاء في القرآن الكريم في تفصيل مجمله، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه، ولا تتطرق لما لا يتفق مع وقار الدين الإسلامي ورسوله ﷺ ويخرج عن هدف الرسالة السماوية في بيان

(١) «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦ - ٦٧.

العقيدة والشرعة والعبادات فتتشتت العقول والمفاهيم، وتنصرف الأفكار عما كان يجب أن تذهب إليه.

من حيث الموضوع، ينقسم الثابت عن السنة النبوية الشريفة إلى قسمين رئيسين: الأول يخص الموضوعات الإسلامية في العقيدة والشرعة والعبادات، وهذه قد بين الله سبحانه وتعالى أنها وحى يوحى من عند الله ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ

يُوحَىٰ ۝ عَمَهُ ذَلِيلٌ ۝ الْقَوَىٰ﴾^(١)، والقسم الثانى يخص الجانب البشرى من شخصية الرسول الكريم ﷺ مثل الملبس والمأكل والمظهر وغيره مما قد يسجل عن الرسول ﷺ، والرسول ﷺ معصوم من الخطأ فيه، ولكنها من الأمور المسكوت عنها فى الشأن الإسلامى لأنها ليست من موضوعات الرسالة السماوية وإلا تطرق لذكرها القرآن الكريم الذى لم يفرط فى شيء ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾^(٢)، من أراد أن يأخذ بها فهذا شأنه ومن لم يرد فلا غبار عليه، وبالتالى ونحن نبحث عما هو قطعى النص قطعى الدلالة ليؤخذ وجوباً عن رسول الله ﷺ، فبما نأخذ ما ثبت من وقائع السنة النبوية الشريفة ويقع فى موضوعات العقيدة والشرعة والعبادات الإسلامية.

وهكذا فإن الدستور الإسلامى المأخوذ عن نبأ السماء وحدة ليكون مرجعاً نقيس عليه صحة ما يأتينا من تراث المسلمين وما يستجد من أمور اليوم يستند على، وبالأولوية الآتية :

١- الآيات المحكمات اللاتى هن أم الكتاب.

٢- الثابت من وقائع السنة النبوية الشريفة ويقع فى موضوعات العقيدة

(١) سورة النجم، آيات ١-٥.

(٢) سورة الأنعام، آية ٣٨.

والشريعة والعبادات الإسلامية، ويتوافق مع القرآن الكريم، حيث تقوم السنة بدورها المكمل لما جاء في القرآن الكريم في تفصيل مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصيص عامه.

الضيافة الدستورية والآيات المحكمات

تتميز الضيافة الخاصة بمواد الدستور بالعبارات القصيرة الواضحة محكمة الضيافة قطعية الدلالة، بحيث تكمل كل مواد الدستور مع بعضها كلاً متكاملاً لا يُسمح بنقض إحداها وإلا تم نقض البناء التشريعي المتكامل المتوافق، ونظراً لسمو الدستور على كل البناء التشريعي في الدولة فهي عبارات لا تحتوى على أى إجراءات تنفيذية ولا تفاصيل تطبيقية، حيث تُترك هذه الأمور للتشريعات الأقل مستوى وهذا يعطيها الثبات والوضوح ويقلل من حولها الجدل .

وهكذا تعمل مبادئ الدستور الواحد في تكامل وشمول وتوافق داخلي بحيث تعين ما هو شرعى وما هو غير شرعى تبعاً لهذا الدستور والقوانين الطبيعية المستند عليها، وهناك مبدأ سمو الدساتير وتدرج التشريعات، وبالتالي لا يُسمح لأى تشريع أو قانون أو لائحة أن يصدر وفى أى منها ما يناقض أى نص فى الدستور، والأمر أولى إذا أردنا الأخذ بدستورية القرآن الكريم، وكما هو من الأصول فى كتابة الدساتير أن تُصاغ مواد فى عبارات قصيرة قاطعة لا تحتوى التفاصيل، حيث تترك التفاصيل لما دون الدستور من التشريعات، كذلك جاء القرآن الكريم فى آياته المحكمات .

لكل ذلك فإن من أصول الرقابة القضائية على دستورية القوانين والتشريعات عند عرض أحد التشريعات على المحكمة الدستورية فى أى دولة أنه إذا ثبت أى انحراف فى القانون مخالفاً لأى مادة منصوص عليها فى الدستور فإن القرار إما الامتناع عن تطبيق القانون أو إلغائه، وكذلك يجب أن يكون الأمر فى دستورية القرآن الكريم .

نبأ السماء المتمثل فى القرآن الكريم والسنة النبوية ينقسم إلى عقيدة وعبادات وشريعة، وقد بينا أن العقيدة والعبادات هما من أمور التعامل مع الغيب

والتعريف به ولا تحتاج إلا إلى الفهم اللغوي للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والنقل عن الرسول الكريم ﷺ عبادة وعقيدة ولا يختلفان باختلاف الزمان ولا المكان ولكن الذى يتغير هو الفهم والتأويل، وإن كان مغزاهما قد يتطور مع الأيام إعمالاً لقول الله سبحانه وتعالى «سُئِرْهُمْ ءَايَتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ» أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ^(١)، وبالتالي فإن النقل عن السلف الصالح فى أمور العقيدة والعبادات لا تتغير أحكامهما فى جوهرها بتغير الزمان والمكان.

يبقى أمر الشريعة، حيث يؤثر على تطبيقاتها وليس مبادئها الزمان والمكان والثقافة العامة ومدى فهم الناس وعلمهم بجوانب الظاهرة التى يتناولها التشريع (الفيزيائية والاجتماعية)، فضلاً عن تنظيم الشريعة للحقوق والواجبات بما يمس مصالح البشر وأهوائهم فى أساساتها، ولا توجد شريعة تنظم مجتمعاً ويمكن لها أن تتجاهل علاقات السلطة والثروة، فهما المصدر الأساس للقوة فى المجتمع وهما الأداة الرئيسة للحصول على الأمان وإشباع الحاجات لأعضائه، وبالتالي لا يمكن إلا أن نضعهما فى بؤرة التشريع لتأثيرهما الممتد على كل أنواع العلاقات فى المجتمع إلى درجة لا يمكن تجاهلها، وبالتالي لا بد من أن يتم تنظيم العلاقات المرتبطة بهما بالتشريع القاطع لهما وإلا فسد المجتمع بفساد التعامل فيهما، وضبطهما يضبط المجتمع كله، وهذا ما سنركز عليه فى الصفحات التالية من البحث.

٥- مفهوم القاعدة القانونية، الحقوق الطبيعية، ودستورية القرآن الكريم

فى بداية نزوله إلى الأرض خارجاً من الجنة، واجه آدم عليه السلام وذريته حالة الطبيعة «state of nature»، وهى حالة مواجهة كل فرد للطبيعة، ولغيره من الأفراد والمخلوقات الأخرى لا يحده فى المواجهة إلا قدراته وتوازنات القوى (القدرة

على الفعل والقدرة على التأثير)، وكان من التصرف العقلانى والطبعى أن يتحد الأفراد من البشر فى مجموعات، تطورت فيما بعد إلى قبائل ثم دول بحثاً عن الأمن المشترك وتبادل المنافع، وما لم توجد قواعد عامة تنظم العلاقة بين الأفراد داخل المجتمع، وبينهم وبين المجتمع ككيان عام لفقدت الفكرة جدواها، ولأصبح التقارب داخل المجتمع مدعاة لأسباب الصراع بدلاً من تقليلها، ومدعاة للتناحر بدلاً من التعاون لتنمية الموارد والمنافع، إذن وجود نظام عام (قواعد قانونية) هو من الأمور الأساس للخروج من حالة الطبيعة بسواتها^(١).

«خصائص القاعدة القانونية: القانون هو قاعدة عامة مجردة تنظم السلوك الاجتماعى، تكفل السلطة العامة احترامها بتوقيع جزاء ماضى على من يخالفها، ويُستخلص من هذا التعريف أن للقاعدة القانونية ثلاث خصائص^(٢) :

• قاعدة عامة مجردة

• تنظيم للسلوك الاجتماعى

• اقترانها بجزاء ماضى».

هذه الخصائص تستوجب وجود السلطة المركزية (الدولة) التى ترعى هذه القواعد القانونية بمراقبة التنفيذ وتوقيع الجزاء الماضى على المخالفين، هذه السلطة المركزية لا بد من أن يديرها رئيس (للدولة) يعاونه نخبة مقيمة منه، فإذا كان رئيس الدولة وأعدائه المقربين يقيمون القواعد القانونية على المواطنين ممن هم تحت سلطة الدولة بالعدل والتساوى، فمن يقيم الجزاء على رئيس الدولة المخالف للقواعد القانونية العامة فى الدولة، وكذلك الأمر بالنسبة لأعدائه المقربين، بهذه العبارات نكون قد وصلنا إلى المبدأ الأساس الذى لا تتحقق إلا به «دستورية القرآن الكريم»،

(١) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة العاشرة - العدد التاسع والعشرون، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٢) المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون»، الدكتور/ أحمد شوقى محمد عبد الرحمن، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٥ ص ٦

فالدستور فى الأساس هو القاعدة القانونية العامة المهيمنة فى الدولة والمجتمع وبغير تحقق كل شروط وجودها تصبح ورقة بغير مضمون .

إذن لابد من وجود نص مستقل مكتوب ملزم لرئيس الدولة وأعوانه والمواطنين يضع الأساس لتطبيق القانون على رئيس الدولة وأعوانه المقربين تحديداً (الدستور) لأنهم وبطبيعة الأمر يستحيل أن يعاقبوا أنفسهم إذا خرقوا القوانين فى الدولة، وفى هذا الأمر كتب ابن خلدون ، حيث ذكر ثلاثة أطوار لنظام الحكم فى الدولة، وهى^(١) :

«الأول: ملك طبيعى، ويعنى حسب تعبيره: «حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة» وأساسه التغلب والقهر. هى صورة الدولة البدائية فى العلوم السياسية، حيث أن فكرة القانون لم تتجرد عن شخص الحاكم .

الثانى: ملك سياسى وهى «حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار» ، وفى هذه الحالة توجد قوانين سياسية - حسب رأيه - يسلم بها الكافة ويتقاضون إلى حكمها - ويخضعون لها كما كان الحال بالنسبة للفرس .

الثالث: الخلافة وهى «حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها» ، وفى هذه الحالة يوجد قانون يسود على الحاكم والمحكوم^(٢) .

وهكذا يتضح أن ابن خلدون قد لمس تطور النظام القانونى فى الدولة من حاكم بدائى (ملك طبيعى) حيث لا توجد مرجعية لقانون عام معرّف، إلى ملك سياسى حيث القانون مكتوب ومحترم (على الرغم من أن الملك فوق القانون)، إلى خلافة حيث يطبق القانون العام على الحاكم مثلما يطبق على المحكوم .

(١) دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، «الفكر السياسى من فلاتون إلى محمد عبده»، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨١، ٢٨٢.

وفي نفس الموضوع، كتب أستاذنا الدكتور يحيى الجمل في جريدة المصري اليوم القاهرية تحت عنوان «لماذا توضع الدساتير؟»^(١).

«ظاهرة وجود الدساتير في الدولة هي ظاهرة حديثة نسبياً لا يتعدى عمرها قرنين وبضعة عقود، وعلي مدار قرون طويلة ومنذ فجر التاريخ كانت السلطة في يد الرؤساء والأمراء والملوك سلطة شخصية ومطلقة، «كانت السلطة وكأنها ملك شخصي للملوك والرؤساء يتصرفون فيها كما يشاءون، لا تقف أمامهم قاعدة من قانون، وكذلك كانت أموال الدولة مختلطة بأموال الحاكم الشخصية لا تمايز بينهما، كانت الدولة تختلط بشخص الحاكم ملكاً أو رئيساً أو خليفة، وظلت تلك هي القاعدة في الشرق وفي الغرب طوال الأزمنة القديمة»، حقاً كانت هناك لحظات استثنائية عابرة في تاريخ البشرية، يجري فيها حديث عن العدل أو عن النظام الجمهوري أو عن الديمقراطية، حدث ذلك في مدن الإغريق وفي بعض فترات روما ولسنوات قليلة ومحدودة في صدر الإسلام، ولكن القاعدة العامة كانت هي السلطة الشخصية المطلقة، وظل الأمر كذلك إلى أن وصلنا إلى مشارف القرن الثامن عشر الميلادي.

وكانت العوامل الثلاثة الحاسمة في انتقال البشرية من السلطة المطلقة إلى السلطة المقيدة هي التطور البطيء الذي شاهدهته المملكة المتحدة «بريطانيا»، ثم استقلال الولايات الأمريكية عن الاستعمار البريطاني ووضع أول دستور مكتوب في الأزمنة الحديثة عام ١٧٨٦م، وقيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م.

وإذا كان العاملان الأول والثاني محلين إلى حد كبير فإن الثورة الفرنسية كانت أشبه بإعصار هز البشرية كلها، ونقل السلطة المطلقة إلى سلطة مقيدة يحكمها القانون، وبدأت البشرية تعرف ظاهرة الدساتير».

وفي موضع آخر يبين «وإذا كانت السلطة ضرورة من ضرورات المجتمع المنظم، الدولة، فإن هذه الضرورة في الدولة الحديثة تقدر بقدرها ومدي لزومها، إن

(١) د. يحيى الجمل «لماذا توضع الدساتير؟»، جريدة المصري اليوم القاهرية، عدد ١٠٣٠، القاهرة، ٩ أبريل ٢٠٠٧، ص ١٣.

السلطة ليست غاية في ذاتها وليست متعة يتمتع بها الحاكمون وليست وسيلة لقهر الشعوب وإنما هي ضرورة من أجل انتظام سير المجتمع ذاته، ومن هنا فإن أي انحراف بالسلطة نحو الوضع القديم، السلطة الشخصية أو المستبدية التي تعيش خارج حدود القانون، يعتبر ارتداداً عن المبادئ الدستورية، هذه المبادئ الدستورية التي يقول كثيرون من فقهاء القانون إنها تعلو فوق الدستور المكتوب نفسه وتقيدته، وقد اتجهت المحكمة الدستورية العليا عندنا في بعض أحكامها إلى ما يؤيد هذا الاتجاه السليم.

ولعل هذه الوجهة من النظر هي ما دفعت ققيهاً فرنسياً كبيراً إلى أن يقول هناك بلاد فيها دستور، وهناك بلاد دستورية».

وفي موضع ثالث يذكر عن دستور ١٩٧١م الخاص بدولة مصر العربية أن «بعض نصوصه تبنت فكرة الحقوق الطبيعية التي تنمو على الدستور نفسه، ولا تجيز للمشرع الدستوري أن يمس، أو ينال من هذه الحقوق، ونص المادة ٤١ من الدستور (المصري) هو تعبير واضح عن هذا التوجه إذ يقول صدر تلك المادة «الحرية الشخصية حق طبيعي لا يمس».

ومعروف لدى فقهاء القانون الدستوري أن الأخذ بمذهب «الحقوق الطبيعية» يعني أن هذه الحقوق الطبيعية تعني أنها سابقة على الدستور وتقيده الدستور، لأن الدستور ليس هو الذي منحها وإنما هي موجودة قبله وجاء الدستور ليصونها ويؤكد وجودها ويمنع المساس بها»^(١).

وهكذا، فإن مقالة الدكتور يحيى الجمل قد أشارت إلى الأمور الأساس الآتية:

- السلطة ضرورة من ضرورات المجتمع المنظم، الدولة
- كانت السلطة وكأنها ملك شخصي للملوك والرؤساء يتصرفون فيها كما يشاءون، لا تقف أمامهم قاعدة من قانون،، وكذلك كانت أموال الدولة مختلطة

(١) د. يحيى الجمل «لماذا توضع الدساتير؟»، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

بأموال الحاكم الشخصية لا تمايز بينهما، كانت الدولة تختلط بشخص الحاكم ملكاً أو رئيساً أو خليفة، وظلت تلك هي القاعدة في الشرق وفي الغرب طوال الأزمنة القديمة.

- كانت هناك لحظات استثنائية عابرة في تاريخ البشرية، ومنها سنوات قليلة ومحدودة في صدر الإسلام.
- انتقلت البشرية من السلطة المطلقة إلى السلطة المقيدة للحكام من خلال وضع دساتير مكتوبة تقيد سلطة الحكام المطلقة.
- هناك بلاد فيها دستور (مكتوب) لا يتقيد بأحكامه ومبادئه الحكام، وهناك بلاد دستورية حيث يخضع الحاكم للقانون والدستور المكتوب.
- هناك فكرة الحقوق الطبيعية التي تسمو على الدستور نفسه، ولا تجيز للمشرع الدستوري أن يمس، أو ينال من هذه الحقوق.

استكمالاً لما ذكرناه عن ابن خلدون وعن الدكتور/ يحيى الجمل، نذكر ما قاله الدكتور مصطفى الفقى خلال كلمته في الملتقى الثقافي الذي عُقد في وزارة الأوقاف تحت عنوان «الإسلام في الفكر السياسي المعاصر» في أبريل ٢٠٠٧م، وركز سيادته في مداخلته على أن «الإسلام هو الدين الوحيد الذي يملك نظرية سياسية متكاملة، والدليل على ذلك أنه الدين الوحيد الذي نادى بمبدأ الشورى ورسخ مبدأ الديمقراطية لأول مرة في التاريخ الإنساني، كما احتوت النظرية السياسية كل الأبعاد التي يُمكن أن ننطلق منها بدءاً من ابن خلدون وابن رشد وحتى حسن البنا الذي بدأت به نظرية الإسلام السياسي».

وأضاف في موضع آخر «عندما جاءت مناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور لم نجد ديناً أشمل من الإسلام لنعتبره مرجعاً، والدليل أن مادة الشريعة الإسلامية تُدرّس في كل كليات الحقوق في العالم، وأن نابليون بونابارت استلهم الشريعة الإسلامية واقتبس منها في قانونه بعد أن عاش بين علماء مصر».

وأضاف «إن النبي ﷺ حارب وفاوض وأجل واستعجل حتى وضعه التاريخ على رأس أخطر الساسة في العالم، وأكبر دليل على ذلك ما كان يوم فتح مكة، وما أصاب الدول الإسلامية من سوء لم يأت إلا مع بداية حكم معاوية الذي حول الحكم الإسلامي إلى حكم ملكي وورث الخلافة لابنه»^(١).

وهكذا فإنه من الفكر الذي قدمه ابن خلدون، والدكتور يحيى الجمل، والدكتور مصطفى الفقى، نخلص إلى أن الثلاثة، قد خلصوا إلى أن الخلفاء الراشدين قد استكانوا إلى حكم الله سبحانه وتعالى وخضعوا لشرعة مثلهم فى ذلك مثل خلق الله جميعاً ولم يتكبر أحد منهم على دستورية القرآن الكريم أو على تطبيق ما ثبت من شرع الله والاعتراف بحقه فى إقامة الحدود عليهم إذا تجاوزوها مثلهم فى ذلك مثل أى فرد من أفراد الرعية متأسين برسول الله ﷺ ومتبعين لسنة وهو القائل لأسامة بن زيد عندما جاءه يشفع فى امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده «يا أسامة، لا أراك تشفع فى حد من حدود الله عز وجل، ثم قام النبي ﷺ خطيباً، فقال:

«إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسى بيده، لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها»^(٢)، وهكذا أرسى الرسول الكريم مبدأ دستورية القرآن الكريم ووضع نبأ السماء فوق الحكام وأعوانهم قولاً وفعلًا لمن أراد أن يتبع سنته بصدق بوجوب تطبيق حدود الله عليهم قبل الرعية إن كانوا سنة حقاً، وهذا ما اتبعه الخلفاء الراشدون صدقاً وحقاً.

أيضاً اتفق المفكرون الثلاثة «ابن خلدون، والدكتور يحيى الجمل، والدكتور مصطفى الفقى» ونحن معهم، على أن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الحكام فى البلاد الإسلامية قد انتهى بنهاية نمط حكم الخلافة الراشدة (وهو

(١) «مصطفى الفقى: إيران صاحبة أدنى سياسة ونحن عاجزون عن اللحاق بها»، جريدة الدستور اليومية القاهرية، عدد ١٠، ١١٧، ١٠ أبريل ٢٠٠٧م، ص ٥.

(٢) «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٦.

المعروف بنهاية حكم الخلافة الراشدة في صدر الإسلام بعد أحداث الفتنة الكبرى واستيلاء معاوية بن أبي سفيان بن حرب على الحكم، حيث أصبحت الحدود تطبق على من يُخطئ من الرعية، ولا يوجد من يطبق العقاب على من يُخطئ من الحكام.

إن إعفاء الحكام لأنفسهم من الالتزام بالعقوبات المنصوص عليها حماية لحدود ما هو شرعى، وما هو غير شرعى فى السلوك الإسلامى، قد تبعه كل الموبقات التى كان يفعلها حكام القرون الوسطى ممن لم يعرفوا الإسلام، حيث دخل بلاد المسلمين التعامل مع «السلطة وكأنها ملك شخصي للملوك والرؤساء يتصرفون فيها كما يشاءون، لا تقف أمامهم قاعدة من قانون، وكذلك كانت أموال الدولة مختلطة بأموال الحاكم الشخصية لا تمايز بينهما، كانت الدولة تختلط بشخص الحاكم ملكاً أو رئيساً أو خليفة، وظلت تلك هي القاعدة في الشرق وفي الغرب طوال الأزمنة القديمة».

العلاقة بين دستورية القرآن الكريم والدساتير الوضعية

من طبيعة الدساتير أنها لا تحتوى إلا على المختصر والضرورى من مجموعة من المبادئ المتكاملة المتسقة مع بعضها البعض حتى تكتسب الثبات والوضوح والقابلية لبناء التشريعات عليها، ولا يصح أن تحتوى على تشريعات تنفيذية (قوانين) أو تفاصيل يُمكن تجنب كتابتها فى الدستور حتى يكتسب الدستور الثبات وتكتسب النظم والقوانين المرونة لتساير تغير الظروف المتغيرة مع الزمن والأحوال، وكذلك جاء القرآن الكريم معلماً للبشر، ففى الشأن السياسى لم يأت فيه إلا القواعد العامة التى تشكل الحقوق الطبيعية للبشر، وهى فى هذا الشأن تسبق وتسمو على الدساتير التى يكتبها البشر، وتشكل الاتجاهات والأهداف العامة للنظم والتشريعات التى يسعى البشر لإقامتها فى دولهم، وهناك مبدأ حارس لهذه الحقوق الطبيعية إن شئنا وضعناه واحداً من القواعد ولكن نفضل فى بحثنا هذا أن نضعه منفصلاً حتى لا يتوه فى التفاصيل عند التطبيق وهو دستورية القرآن الكريم

بمعنى تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة أحكامها وحدودها على الحكام وأعاونهم قبل إقامتها على المحكومين كما علمنا الرسول ﷺ وكما اتبع الخلفاء الراشدون .

٦- الإطار العام للمعاملات الإسلامية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

فى البند السابق تم بيان أن الآيات المحكمات تشكل تقريراً من الله سبحانه وتعالى للحقوق الطبيعية للبشر. ومن الناحية التشريعية، يسمو القرآن الكريم فى تقريره لهذه الحقوق الطبيعية على أى دستور يكتبه البشر، وعليهم عند كتابة دساتيرهم البشرية أن يراعوا هذه الحقوق الطبيعية ولا يلتفت أحدٌ عليها، وفى البند الحالى من البحث نبين هذه الحقوق الطبيعية كما جاءت فى الآيات المحكمات اللاتى من أم الكتاب ونبين أيضاً علاقتها العضوية بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان^(١).

الإطار العام للمعاملات الإسلامية أساساته هى العدل والرحمة والإحسان وتأدية الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢)، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٣). وبخصوص السلطة والنفوذ فقد حرم الله البغى بغير الحق ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ۖ وَالْإِثْمَ

(١) «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان»، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

رقم ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ فى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م.

(٢) سورة النحل. آية ٩٠.

(٣) سورة النساء. آية ٥٨.

وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ^(١)، أما بخصوص التعامل في الأموال والتبادل الاقتصادي فقد حرم الله أكل أموال الناس بالباطل ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(٢) وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا^(٣)، وحرم التلاعب في الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم في تبادل السلع الاقتصادية ﴿وَيَقْوِمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٤)، وحرم الإدلاء بأموال الناس بالباطل إلى الحكام ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(٥)، وأوجب أيضا المحاسبة بين الناس على الأموال حفاظاً على حقوق العباد ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلِلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ^(٦) وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِّنْ رِّجَالِكُمْ فَإِنْ لَّمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ

(١) سورة الأعراف، آية ٣٣.

(٢) سورة النساء، آية ٢٩.

(٣) سورة هود، آية ٨٥.

(٤) سورة البقرة، آية ١٨٨.

أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُزَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تُكْتَبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۚ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۚ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُقُوكُمْ بِكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝^(١)

أما آداب التقاضى وواجباته فهى القسط فى الشهادة «وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ» وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۚ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَٰلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِمِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^(١)، «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ»^(٢)، وعدم كتمانها، وتحريم قول الزور «وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَّقْبُوضَةً ۚ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٢.

* «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «العولمة والإسلام ونهاية لتاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره.

(٢) سورة الانعام، آية ١٥٢.

(٣) سورة المائدة، آية ٨.

أَوْثَمِينَ أَمْنَتَهُ وَلَيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ^١ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ^٢ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ
عِثْمٌ قَلْبُهُ^٣ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^٤، ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ
خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ^٥ وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآتَعِمُ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ^٦ فَاجْتَنِبُوا
الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَنِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ^٧﴾^(١) وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ
الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا^(٢)، أما في القصص فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم
به ﴿وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ^٣ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ
لِّلصَّابِرِينَ^(٤)﴾^(١).

وهكذا وضع الله حدوداً للتعامل لا يتعدها أحدٌ مسلماً أو غير مسلم، مثل
جرائم القتل أو السرقة أو الزنا والاعتداء على الأنساب دون إقامة الحدود التي
أوضحها الله سبحانه وتعالى في شرعه الحنيف، فضلاً عما هو محرم مما يندرج تحت
صور البغى والتعدى على الآخرين، فإذا اختلفوا فإن أساس التقاضى العادل وأركانه
يرعاها الله بنفسه في آيات محكمات ويتوعد الخارج عن هذه الأساس أشد العذاب،
حيث تقع كل هذه المعاملات على أساس متين من وجوب القسط في الشهادة وعدم
كتمها وتحريم قول الزور، وتلك أهم أساس إقامة العدل في جميع المعاملات بين
الأفراد وفي ساحات القضاء بل تكفي وحدها لإقامة مجتمع العدل والاستقامة.

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٣.

(٢) سورة الحج، آية ٣٠.

(٣) سورة الفرقان، آية ٧٢.

(٤) سورة النحل، آية ١٢٦.

* «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين
محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»،
د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء
الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره.

العلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين^(١):

المبادئ العامة للمعاملات الإسلامية كُلٌّ لا يتجزأ ولو أخذنا واحدة منها بصدق لقادتنا لاتباع باقى قواعدها ولو خرقتها إحداها لخرقنا الآخرين، ولو طبقناها على معايير وخصائص ومؤشرات العلاقة بين الحكام والمحكومين فى السنة النبوية الشريفة نجد أنها هى نفسها التى اتبعها الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة، ونجد أن خصائصها وأساسها كالاتى :

العدل والمساواة والرحمة فعلى الرغم من مكانة الرسول الكريم ﷺ العالية بين أصحابه إلا أنه لم يختص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال ﴿يَتَأْتِيَا الْبُيُوتَ قُلُوبًا لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۖ وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾^(٢).

الشورى، أمر الله سبحانه وتعالى بالشورى كما جاء فى الآيتين الكريمتين ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۚ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۚ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ۝﴾^(٣) و﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداشة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «سقوط وبعث نمط الخلافة الرشيدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشرعية الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «الشرعية الإسلامية فى الحكم والإدارة، الأصول والإحياء»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة الحادية عشرة - العدد الثانى والثلاثون، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٢) سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩.

(٣) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

الصَّلَاةَ وَأَمْرَهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ^(١)، وأقل ما يعنيه ذلك هو حرية الرأي وألا يُضار أحدٌ من اختلافه في الرأي مع أصحاب السلطة والنفوذ .

التعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعي أو التبرج منها كان الرسول الكريم ﷺ عفيفاً عن السلطة والمال العام وكذلك حرم الله على أزواجه إن كنَّ يردن الله ورسوله فليس لهم إلا أن يكونوا مثله ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ قُلُوبَ الْأَزْوَاجِ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (٢) وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا^(٣).

السلطة أمانة لا تُستخدم لغير الغرض التي فُوضت من أجله، والاعتراف للريعية بحقها في محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام وهذا واضحٌ من خطبتي استهلال الحكم من أبي بكر^(٤) و عمر^(٥) بطلب التقويم والنصيحة.. وقصة المرأة التي راجعت عمر بن الخطاب على مهور النساء، وقصة الرجل الذي حاسب عمر على طول خلّته .

وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاة أو بغير ذلك وهذا واضحٌ من ذكر الخبر عن مرض رسول الله ﷺ الذي توفي فيه^(٥)، الدروس والعبر، وكذلك فعل خلفاؤه الراشدون وعلى رأسهم أبو بكر وعمر عند الوفاة ومحاسبة كلٍّ منهم لنفسه وسؤالهم عن جلد له ظهراً أو شتم له عرضاً أو كان له درهماً في ذمته.

(١) سورة الشورى، آية ٣٨.

(٢) سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩.

(٣) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المجلد الثاني (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م (ص ٢٤٤، ٢٤٥).

(٤) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣، ٩٤.

(٥) «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

وإحكاماً للبيان، فصل القرآن الكريم نقيض النظام الإسلامي في الحكم والإدارة، وهو النظام الفرعوني^(١).

ونؤكد على أن الله سبحانه وتعالى قد أمر بأن يكون أمر المسلمين شورى بينهم، بل وأمر الرسول الكريم ﷺ وهو المعصوم من الخطأ بأن يشاورهم في الأمر، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٢) و﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٣).

ونؤكد على أن القانون في دولة الخلفاء الراشدين في صدر الإسلام كان يُطبق على الحكام وأسرهم والمقربين منهم باعتباره قواعد عامة يخضع لأحكامها كل المواطنين في الدولة كما هو متواتر في كل المراجع^(٤)، وكما هو مذكور لدى ابن خلدون والدكتور يحيى الجمل والدكتور مصطفى الفقى، بما يعنى أنها كانت دولة دستورية.

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

(٣) سورة الشورى، آية ٣٨.

(٤) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، د.

بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «الأسس الفيزيائية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء

الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «الشريعة الإسلامية في الحكم والإدارة، الأصول والإحياء»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره. * «تاريخ الطبري، تاريخ الأمم

والممالك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سبق ذكره. * «الفاروق عمر»، محمد حسين

هيكل، مرجع سبق ذكره. * «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره. * «فقه السنة»،

الشيخ سيد سابق، مرجع سبق ذكره.

وبذلك يمكن تلخيص دستورية القرآن الكريم في نقطتين رئيسيتين، هما:

١- تقرير الحقوق الطبيعية للبشر، وهي في هذا الشأن تسبق وتسمو على الدساتير التي يكتبها البشر.

٢- الأمر بدستورية الدولة (بمعنى تطبيق القواعد التشريعية والقانونية العامة وأحكامهم بالتساوي على الحكام تماماً كما تطبق على المحكومين).

ونلاحظ هنا أن أساسات ومبادئ الإطار العام للمعاملات الإسلامية وآداب التقاضى وواجباته والعلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين قد بُنيت كلها على آيات محكمات هن أم الكتاب وتحرسها حدود شرعية حددها الله سبحانه وتعالى وتؤكددها سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة^(١).

وننوه هنا إلى أنه بالنظر إلى «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»^(٢)، نجد أن الحقوق الطبيعية التي أمر الله بها في قرآنه الكريم للملأ كافة تسبق كل هذه الحقوق وتشملها.

وننوه أيضاً أن الحقوق السياسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحديد المواد أرقام ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١ كلها مكفولة وبمنتهى الحسم في الآيات المحكمات في القرآن الكريم، ومنها الآيتان المحكمتان المبتنيتين لحق الشورى ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٣)، و﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره.

(٢) «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م.

<http://www.huquqalinsan.com/?blog=1&page=1&disp=posts&page=2>

(٣) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿١﴾ وهى نفسها التى تُبنى عليها الحقوق الديمقراطية فى الدول الحديثة .

على نحو ما سبق بيانه تلخيص دستورية القرآن الكريم فى ركنين رئيسين، هما: تقرير الحقوق الطبيعية للبشر، وهى فى هذا الشأن تسبق وتسمو على الدساتير التى يكتبها البشر، والأمر بدستورية الدولة (بمعنى تطبيق القواعد التشريعية والقانونية العامة وأحكامهم بالتساوى على الحكام تماماً كما تطبق على المحكومين).

والركنان لا ينفصلان باعتبار أن الحقوق الطبيعية للبشر التى بينها القرآن، الكريم فى آياته المحكمات هى نفسها الحقوق المنصوص عليها فى إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، ولا يمكن أن ينعم بها المحكومون بغير أن يسلم الحكام لهم بهذه الحقوق، حيث لا يوجد فى الدول المستبدة التى يستثنى فيها الحكام أنفسهم من المساواة القانونية أى احترام لهذه الحقوق الطبيعية وخاصة أن فيها حقوق تتصل بالمشاركة السياسية فى السلطة وحرية الرأى (الشورى) وأخرى تتصل بالحق فى المحاكمة العادلة وضوابطها .

فى صدر الإسلام، احترم الخلفاء الراشدون دستورية القرآن الكريم بناءً على بواعث شخصية خاصة بهم أساسها تقوى لله سبحانه وتعالى والرغبة فى التقرب إليه، ولكن بعد استيلاء معاوية بن أبى سفيان بن حرب على الحكم وهدم دولة الخلافة وحتى اليوم تغير الموقف، فالحكام من عامة البشر وليسوا من ثقة الناس ولا يوجد ما يُجبرهم على احترام الحقوق الطبيعية للمحكومين ولا يوجد وازع يدفعهم لقبول الخضوع طوعية للقواعد التشريعية والقانونية العامة وأحكامها تماماً كما تطبق على المحكومين، ولم يعد هناك من طريق لذلك إلا بالأخذ بالنظم والآليات

والمبادئ المبينة في الدول الديمقراطية الحديثة، وهي كما يبينها أستاذنا الدكتور يحيى الجمل في المختصر المفيد من مقاله المذكور بعالیه كآلاتي^(١) :

١- يوجد فيها دستور . ٢- يوجد فيها فصل بين السلطات .

٣- يوجد فيها احترام للدستور من قبل سلطات الدولة .

٤- يوجد فيها سيادة للقانون والدستور فوق الإرادات جميعاً .

٥- يتوجد فيها ضمانات دستورية وواقعية للحريات الأساسية للمواطنين .

هذه هي بعض العناصر التي يجب أن تتوفر ليقال إن هذا البلد يعتبر من البلاد الدستورية، وليس من البلاد التي يوجد فيها مجرد وثيقة من مجموعة نصوص، يقال لها دستور .

وفي هذا المقام ننوه على أن دستورية القرآن الكريم متمثلة في ركنيها الأساسيين (حقوق المحكومين كما بيّنتها الآيات المحكمات، وتطبيق القوانين العامة والحدود الشرعية على الحكام وأعوانهم كما تُطبق على كل خلق الله دون تفرقة) ودون حذف لأجزاء منها أو إضافة ما ليس فيها، لتعتبر تأسيساً طبعياً لهذه النظم الديمقراطية .

٧- دستورية القرآن الكريم والرقابة على التراث السياسي الإسلامي

علم السياسة هو علم القوة (كيفية اكتسابها وكيفية استخدامها)، وأول ما تُستخدم فيه أسباب القوة هو اكتساب الثروة، فهي في حد ذاتها سبب رئيس من أسباب القوة فضلاً عن أنها الأداة الرئيسة لإشباع الحاجات الإنسانية. وبعد نشوء المجتمع والدولة أصبحت السلطة هي المصدر الرئيس للقوة داخل المجتمع يتبعها الثروة، ولا توجد شريعة ولا قوانين تنظم مجتمعاً من البشر إلا وتشرع للسلطة، وتشرع أيضاً للثروة، مبينة الطرق الشرعية لاكتسابها واستخداماتها الشرعية، فإن تجاهلت التشريع للسلطة فقد تجاهلت أس أساس العلاقات الإنسانية والاجتماعية.

(١) د. يحيى الجمل «لماذا توضع الدساتير؟»، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ .

لم يتجاهل القرآن الكريم في محكم آياته، ولا الرسول الكريم ﷺ في سنته الشريفة، بيان الأسس الشرعية الإسلامية في الحكم والإدارة (السياسة والسلطة)، وهي نفسها الأسس الشرعية التي بُنيت عليها دولة الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم أجمعين، لقد احترموا دستورية القرآن الكريم متمثلة في ركنيها الأساسيين (حقوق المحكومين الطبيعية كما يبينتها الآيات المحكمات، وتطبيق القوانين العامة والحدود الشرعية على الحكام وأعوانهم كما تطبق على كل خلق الله دون تفرقة) فقامت دولة الخلفاء الراشدين الفاضلة المحترمة القوية العادلة في صدر الإسلام على نحو ما يعلم الجميع، وعلى نحو ما امتدحها ابن خلدون ويحيى الجمل ومصطفى الفقى.

ولكن المسلمين من بعدهم حذفوا من أركان دستورية القرآن الكريم، وبعضهم أضاف عليها بما لا تحتل فضلوها وأضلوا السبيل إلى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة.

بدأ انحراف المسلمين عن سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة في ظروف وثقافة القرون الوسطى، حيث تم التحول من الخلافة إلى الملك بواسطة معاوية بن أبي سفيان والدولة الأموية من بعده، ولكن بدلاً من أن يكون هذا التحول حدثاً عارضاً، إذا به يثبت ويرسخ في بلاد المسلمين حتى اليوم في القرن الواحد والعشرين، حيث لم يتخلص المسلمون مما زرعته الدولة الأموية ومُتبعوا نمط حكمها في التراث السياسى الإسلامى، هذا التراث الذى يشمل تناول بعض أو كل الظاهرة السياسية على مرجعية الفقه الإسلامى، حيث وقع كل من تناولوها في أزمة تتناول منطقهم، فهم من ناحية مطالبون بأن يبدأوا نسقهم الفكرى على مقدمات تستند على صحيح القرآن والسنة النبوية المشرفة وينتهوا إلى نتائج لا تتصادم مع واقعهم المؤلم في دولة يحكمها الملوك بسلطاتهم المطلقة المنكرة لكثير من حقوق الإنسان والشورى على النحو الذى رصده ابن خلدون في الفروق بين الملك الطبيعى والملك السياسى والخلافة، فكرر بهذا الأسلوب يماثل قوانين وأحكام غير دستورية ولا يكشف عوارها إلا تطبيق أسس وآليات الرقابة الدستورية الحديثة

عليها، إنها التحليل وكشف موطن التجاهل لمبدأ من مبادئ سمو الدساتير وتدرج القوانين، وهيمنة الدستور على كل التشريعات والأحكام، وتطبيق رقابة الإلغاء ورقابة الامتناع على كل ما يخالف الدستور أو يتعارض مع مبادئه، وفي الصفحات التالية سنعرض بعض الأمثلة لما يمكن أن تكون عليه هذه التطبيقات .

١- فعلها معاوية بن أبي سفيان بن حرب، ولم يستأذن أحداً في استثناء نفسه وأسرته والمقربين من الحكم بالإعفاء من تطبيق صحيح الشريعة الإسلامية عليهم في أمور الحكم والإدارة، على النحو الذي رصده ابن خلدون ويحيى الجمل ومصطفى الفقى وآخرون^(١)، ثم لحق به الحكم المسلمون في القرون الوسطى (أسرٌ كاملةٌ تورث أبناءها الحكم وتتبع نمط حكمه الأموي)، ثم تبعهم الفقهاء وكتاب الفكر السياسي الإسلامي بالقول بأن نمط حكم الخلفاء الراشدين مثالية أخلاقية أما نمط الحكم الأموي فهو النمط العملي المناسب للممارسات السياسية وإدارة الشعوب وأمور الحكم والدول، وبذلك خرجت سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، تلك السنة المستندة على الآيات المحكمات على النحو المبين بعاليه من دائرة الإلزام الدستوري إلى دائرة الأخلاقيات والمثاليات، من استطاع أن يطبق اتباعها من الحكم فقد ظهر فضله ومن لم يستطع فلا إثم عليه لأن معاوية بن أبي سفيان بن حرب «صحابي جليل ذو مكانة عالية ويمكن الاقتداء به وباليات أن يتمكن أى مسلم من الوصول إلى مكانته»، وبذلك اختلطت الأوراق وتم نقض دستورية القرآن الكريم (بمعنى تطبيق حدود الله على الحكم تماماً كما تُطبق على المحكومين)، ومن قمة مظاهر هذا النقض قتل حُجر بن عدي في السنة الحادية والخمسين من الهجرة على يد معاوية بن أبي سفيان بن حرب نفسه وبعد توليته الحكم بإحدى عشر سنة^(٢).

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لغناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره.

(٢) «الفتنة الكبرى، الجزء الثاني. على وبنود»، طه حسين، مرجع سبق ذكره. ص ٢١٨-٢٢٤ .
«تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والممالك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سبق ذكره. ص ٢١٨-٢٢٨.

من الأصول القضائية ألا ينظر القاضي إلى شخص الفاعل وفي حالة المسلمين الأمر أكثر إلزاماً إعمالاً لقول الرسول الكريم «إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسى بيده، لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها»^(١)، وبالتالي فإن مرتكب جريمة القتل وغير ذلك من صور الاعتداء على حرمة الله سبحانه وتعالى لا يُعفى من العقاب لأنه «صحابي جليل» بل الأولى أن يُشدد عليه العقاب أسوة بما أُنذر به الله فضلاء الناس إذا أخطأوا «يَنْسَاءُ النَّبِيُّ مَنْ بَاتَ مِنْكُمْ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ» وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا^(٢)، والزج بهذه الألقاب الدينية في مثل هذا المقام معناه للضمني أن للعامة من الحكام أن يمارسوا بعض الذي فعله «الصحابي الجليل» ولا حرج عليهم، فهم يستطيعون أن يستبدوا بالسلطة ويعطلوا الآيات الأمرة بالشورى وأن يستبدوا بالمال العام وأن يورثوا الحكم فمن يكونوا هم وقد فعلها من هو أفضل منهم (الصحابي الجليل).

والخلاصة أن الدولة الأموية ومتبعوها نمط حكمها قد حذفوا من أركان دستورية القرآن الكريم بعض حقوق المحكومين كما بينتها الآيات المُحكِّمات، وامتنعوا عن تطبيق القوانين العامة والحدود الشرعية على الحكام وأعوانهم كما تطبق على كل خلق الله دون تفرقة.

٢- هناك الكثير مما هو متداول من الفقه الذي يدعو إلى طاعة الحكام وأسوق مثلاً على ذلك ما كُتب في جريدة الأهرام القاهرية في عدد الجمعة يوم ٢ يونيو ٢٠٠٦م في صفحة الفكر الديني (ص ٤٠) تحت عنوان «طاعة الحاكم تتوقف بالكفر البواح» والعنوان يعبر عما بداخل المقالة، وجاء بنـدٌ كاملٌ في المقالة لتعريف حالة الكفر البواح المقصودة بالمقالة هذا نصه «ويؤكد أن إجماع العلماء على طاعة الإمام الجائر الظالم تتوقف عند درجة وصوله لمرحلة تُسمى (بالكفر البواح)» أي

(١) «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٦.

(٢) سورة الأحزاب، آية ٣٠.

الكفر الظاهر الجلى الذى لا يحتمل التأويل ولو كان التأويل ضعيفاً . وهذا الكفر لا يتفق مع كون الحاكم ينطق بالشهادتين أو يسمح بإقامة فرائض الإسلام وشعائره على أرضه، ويتحقق إذا أمر الحاكم بمنع إقامة هذه الشعائر أو حارب من يقيمها أو قاتله ومثال ذلك أن يأمر بمنع الصلاة والخروج للحج أو بأى من الأمور التى يجمع العلماء أنها كفراً وهو ما عبر عنه الرسول ﷺ بقوله: «إلا أن تتروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان» .

والسؤال هو أين هذا الحاكم الظالم الذى لا يخشى الله فى شعبه، والذى تصل به السذاجة حتى يعلن «كفره البواح»، وكيف تصل به السذاجة حتى يمنع الصلاة أو الحج، وهى عبادات لم يحاول نابليون بونابارت ولا الإنجليز المحتلون لمصر منعها، وما الذى يعود على الحكام من منعها .

وقد استند الكاتب فى مقاله هذا على نصف آية من القرآن الكريم وهى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وفى السنة ما رواه عبادة بن الصامت (بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا) أى طاعة الحكام إذا رأينا منهم ما نحب أو ما نكره، إلى آخر ما كتب .

وفى مقامنا هذا حيث نؤكد على مبدأ دستورية القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بالأخذ بكل ما هو قطعى النص قطعى الدلالة فيهما وعدم التجزئة بالأخذ ببعض الكتاب وإغفال بعضه الآخر، فإن الكاتب قد أغفل ذكر باقى الآية الكريمة وهو ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١)، حيث تعنى أطيعوا الله، فهو مصدر للتشريع، وأطيعوا الرسول، فهو مصدر للتشريع لأنه يوحى إليه، وهذا أدعى إلى أن تتبع سنته فى الحكم والإدارة، أيضاً فى الحديث الذى استند إليه ساوى بين

الحكام والرسول الكريم ﷺ في طلب الطاعة من المحكومين قائلاً «وفي السنة»، والاحتكام إلى السنة شيء عظيم بشرط الاحتكام إلى كل السنة وليس انتقاء بعضها، ولو استند لكل السنة وليس لحديث واحد منها لرُدَّ الأمر كله إلى إحياء نمط الخلافة الراشدة فلم تكن إلا اتباعاً لسنة رسول الله الكريم في الحكم والإدارة .

٣. هناك تيارات ومذاهب قامت على آية واحدة أو حديث واحد دون الأخذ «بكل ما هو قطعي النص قطعي الدلالة في القرآن والسنة» باعتبار أن إغفال جزء منه يُربك السياق ويُربك اتزان المفاهيم، مثالاً لذلك ما قيل عن تيار نشأ في مصر في السبعينيات من القرن العشرين في مصر حيث أقام أتباعه مذهباً على نصف الآية الكريمة من سورة المائدة ﴿وَمَنْ لَّمْ يَخُضْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(١)، حيث قام مذهب يكفر الدول التي لا تطبق الشريعة الإسلامية وتجاهل الجزء الأول من الآية الكريمة والسياق العام الذي يتحدث عن أهل الكتاب وكيف أن القرآن الكريم مصداقاً لما بين يديهم ومهيماً عليه.

وهناك تيارات ومذاهب قامت على أساس أن تطبيق الشريعة الإسلامية ينحصر في تطبيق الحدود دون أن تأخذ «كل ما هو قطعي النص قطعي الدلالة في القرآن والسنة»، ومتجاهلة أن هذه الحدود هي العقوبات القصوى على الجرائم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، وأنه لا يمكن الأخذ بالعقوبات خارج سياق التشريع الإسلامي المتكامل، وأنه يسبق تطبيق هذه العقوبات الأخذ بدستورية القرآن الكريم متكاملة بما فيها من حقوق طبيعية للمحكومين تماثل تلك المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان وفيها حقوق سياسية قبل الحكام من شوري وحرية إعلان للرأى ومحاسبة للحكام على السلطة المفوضة إليهم، فضلاً عن وجوبية القضاء العادل بمواصفاته الإسلامية والإنسانية، بمعنى أن هناك أولويات تسبق القول بتطبيق الحدود، وفي جميع الأحوال سواء أخذ بهذه العقوبات نفسها أم أخذ بغيرها، إلا أن

(١) سورة المائدة، آية ٤٧.

ما هو مُجرّم من الأعمال لا يمكن أن يكون محل خلاف فى جميع الأحوال وأن محاسبة المُجرّم سواء كان من الحكام أو من عامة الشعب، هو أيضاً لا يمكن أن يكون محل خلاف فى جميع الأحوال وهذا هو أساس الموضوع وجوهر التشريع الإسلامى الذى يسبق نوعية العقوبة نفسها .

٤- التراث السياسى الإسلامى الذى نعينه هو تناول الظاهرة السياسية على مرجعية الفقه الإسلامى، وأول من رُصدت له كتاباته السياسية فى بلاد المسلمين هو المؤلف عبد الحميد الكاتب، وقد (توفى ١٣٢ هـ/ ٧٥٠ م)^(١)، وكان آخر الكتاب ذوى الأصلة ممن كتبوا فى الموضوع السياسى الإسلامى هو ابن خلدون الذى توفى عام ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦ م^(٢).

بالنظر إلى هذا التراث السياسى الإسلامى، نجد أنه ينقسم إلى قسمين رئيسيين^(٣):

الأول: يتناول الموضوعات الفكرية والفلسفية الخاصة بموضوع الحكم ويندرج تحت هذا التيار «موضوعات الإمامة واستقراء التاريخ فى كيفية الوصول إلى الحكم وصعود وسقوط الدول والممالك والموقف من السلطان الجائر» .

والثانى: يتناول استشارات فنية للحكام وصلاح الحكم وقوة الدولة وحسن تدبيرها ويندرج تحت هذا التيار «بيان وظائف الدولة، واجبات الحكام والمحكومين، وعظ وإرشاد الملوك وتقديم النصيحة لهم فى الخاص والعام من الأمور ومساعدة الحكام على التنظيم الداخلى للدولة وفهم مؤسساتها والعلاقة بينهم وتكاد أن تقوم هذه المؤلفات بدور وضع الإطار الدستورى والتنظيمى للدولة قبل أن يعرف العالم شيئاً عن الدساتير المكتوبة وفقهها، وأيضاً عن «القضاء، والحسبة» ودور كل منهما فى الدولة، والخراج والسياسة الاقتصادية للدولة» .

(١) «فى مصادر التراث السياسى الإسلامى، دراسة فى إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل»، دكتور/

نصر عارف، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة ١٩٩٤ م، ص ١٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٣) «الشريعة الإسلامية فى الحكم والإدارة، الأصول والإحياء»، د. بهاء الدين محمود منصور. مرجع سبق ذكره.

هناك انحرافات وتشوهات في التراث السياسي الإسلامي (مستبعدين منه نبأ السماء المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة حتى لا تختلط بما ليس من الوحي الإلهي)، حيث نلاحظ أنه قد تم إجبار الفقهاء والمفكرين السياسيين على تجاهل موضوعات هامة يُشكل إثارته وضع الحكام في حرج، أو إجبارهم على تناول موضوعات هي في صلبها لصالح الحكام وهذا لجده في كل التراث السياسي الإسلامي، فذكر وتفعيل الشورى متمثلة في العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين نقلاً عن بيان عمر بن الخطاب يوم وقف رجل من العامة يحاسب سيدنا عمر بن الخطاب، «جاءت عمر برود من اليمن ففرقها بين المسلمين فخرج في نصيب كل رجل برد واحد ونصيب عمر كنصيب واحد منهم . قيل: واعتلى عمر المنبر وعليه البرد وقد فصله قميصا، فندب الناس للجهاد، فقال له رجل: لا سمعا ولا طاعة . فقال عمر : ولم ذلك؟ قال الرجل لأتلك استأثرت علينا؛ لقد خرج في نصيبك من الأبراد اليمنية برد واحد، وهو لا يكفيك ثوبا، فكيف فصلته قميصا وأنت رجل طويل؟ فالتفت عمر إلى ابنه قائلا: أجبه يا عبد الله . فقال عبد الله : لقد ناولته من بردى فأتى قميصه منه . قال الرجل : أما الآن فالسمع والطاعة^(١) . هذا عمر بن الخطاب يعلمنا شريعة الله الكونية في الحكم واتزان العلاقة بين الحكام والمحكومين والعقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين، إنه السمع والطاعة الضرورية لتنظام الحكم والإدارة مقابل قبول الحاكم لمبدأ المحاسبة من الرعية على السلطة والمال العام قبولاً مطلقاً لا اعوجاج فيه وبدون قيد أو شرط كما فعل عمر رضي الله عنه .

ونجد أيضاً أن الشورى والتزام العدل ومحاسبة الحكام هي من باب النصائح والوصايا والالتزام بها متروك لتقديرهم الشخصي ولا تصل أبداً إلى حد المحاسبة أو حتى الاقتراب منه (وكان المحكومين يتعاملون مع حكام قد ورثوا دور رسول الله ﷺ الموحى إليه المعصوم من الخطأ)، أما الموضوعات المفضلة في الفقه والفكر السياسي

(١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ١٩٤ . * «الشريعة الإسلامية في الحكم والإدارة، الأصول والإحياء»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سبق ذكره.

المنقول عن الفقهاء والمفكرين المسلمين فهي مدح الحكام ضمناً في موضوعات الإمامة وشروط الإمام وصفاته وما له (الذي سيأخذه حتماً) وما عليه حيث لم يجرؤ أحد منذ نشأة الملك في بلاد المسلمين (منذ عهد معاوية بن أبي سفيان بن حرب وحتى اليوم) على أن يضع نظاماً ولا آلية لبيان كيفية أخذ ما عليه، فظلت هذه نقطة ضعف خطيرة في سبيل تطبيق صحيح مبدأ دستورية القرآن الكريم وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على كل المسلمين دون استثناء للحكام وأعوانهم المقربين.

لقد حذرنا الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْأَلْبَابِ﴾^(١) من فتنة التأويل الخاطي للآيات المحكمات اللاتي هن أم الكتاب، وليس عجباً أن تكون أكثر التشريعات عرضة للتغير بظروف البيئة والزمان والمكان هي تلك التشريعات الخاصة بالحقوق السياسية الطبيعية حيث أنها خاصة بممارسات السلطة والثروة، وهما مستهدفان دائماً وأبداً من البشر فرادى وجماعات، فضلاً عن أن الظاهرة السياسية نفسها ظاهرة معقدة يزداد البشر إدراكاً لجوانبها يوماً بعد يوم.

وبملاحظة التشابه الذي قد يصل إلى حد التطابق بين «الإطار العام للمعاملات الإسلامية، والعلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين» من جانب و«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، نجد أن هذا الإعلان قد تحرز كما تحرز القرآن الكريم في الآية السابقة، من سوء القصد أو سوء الفهم في آخر عباراته، حيث قال في المادة ٣٠:

(١) سورة آل عمران، آية ٧.

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه^(١)، ونحن المسلمون أولى بذلك منهم.

٨- الخلاصة

يقول الله سبحانه وتعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٢)، بمعنى أطيعوا الله، فهو مصدر للتشريع، وأطيعوا الرسول، فهو مصدر للتشريع يوحى إليه، ويكمل هذا المفهوم أنه معصوم من الخطأ ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾^(٣) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿١﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٢﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٣﴾ عَامَهُ، شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٤﴾^(٤)، لأن هذه العصمة ضرورية طالما له حق التشريع، حيث تقوم السنة بدورها المكمل لما جاء في القرآن الكريم في تفصيل مجمله، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه.

تقوم النظرية العامة للقانون على أساس وضع إطار تشريعي عام في الدولة (هو الدستور) له الصدارة والهيمنة على كل ما فيها، بهدف خلق الاتساق في التشريعات وعدم خروج القوانين والأحكام والقرارات لما هو منكر شرعا، ويتم ذلك بوضع المبادئ الدستورية الآتية:

١- تدرج القوانين وسمو الدساتير.

(١) «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، مرجع سبق ذكره.

(٢) سورة النساء، آية ٥٩.

(٣) سورة النجم، آية ١-٥.

٢- ينبع من مبدأ سمو الدساتير أن يكون للدستور الهيمنة على كل التشريعات (والقرارات القانونية في الدولة).

٣- بناء على ماسبق، يتم إلغاء أى قانون أو قرار يتعارض مع أى مادة فى الدستور أو مع أى مبدأ من مبادئه.

مبدأ سمو الدساتير يقابله هنا مبدأ سمو وهيمنة القرآن الكريم ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ ۚ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَمِنْهُنَّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۙ﴾^(١)، ومبدأ تدرج القوانين يقابله ما ثبت عن رسول الله ﷺ فى حديثه إلى معاذ بن جبل عندما أرسله عاملاً على اليمن، حيث أوضح أسس التشريع الإسلامى وتسلسلها وكيفية القضاء بما فى القرآن الكريم أولاً، فإن لم يجد فبسنة رسول الله، فإن لم يجد فإنه يجتهد برأيه .

ويؤكد الله سبحانه وتعالى على عدم قيام الأحكام والفقهاء على جزئيات من الكتب، بل لابد من صدور الأحكام متوافقة مع كل الآيات المحكمات، ومُحرَّم على المؤمن أن يفعل غير ذلك ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُواكُمْ أُسْرَى تَفْدُوهُمْ وَهُمْ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ۚ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا

تَعْمَلُونَ^(١)، وهذا أساس رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء في فقه القانون الدستوري الحديث.

بناءً على ما سبق سوف يكون أساس عملنا هذا هو بيان المبادئ القطعية الثبوت قطعية الدلالة في الدين الإسلامي.

في تعريف المبادئ الإسلامية قطعية النص قطعية الدلالة

نبأ السماء يتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، أما نصوص القرآن الكريم فقطعية الثبوت كما هو ثابت تاريخياً وعملياً حيث لا تبديل لكلمات القرآن الكريم في أى نص من نصوصه على مر التاريخ منذ أن جمعه الرسول الكريم (شفوياً) وكتبه كتاب الوحي على عهد سيدنا أبى بكر رضي الله عنه، وذلك بعد قضاء عدد من حفاظ الوحي نجهم في حروب الردة، بنصيحة من سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فضلاً عن تعهد الله سبحانه وتعالى بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢)، ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ۚ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣)، وأما قطعية الدلالة فقد بين الله سبحانه وتعالى أن القرآن الكريم فيه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۚ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۚ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٤)، ومعنى

(١) سورة البقرة، آية ٨٥.

(٢) سورة الحجر، آية ٩.

(٣) سورة يونس، آية ٦٤.

(٤) سورة آل عمران، آية ٧.

أن تكون الآيات المحكمات هن أم الكتاب، أن يُرد تأويل الآيات المتشابهات إليها ولا يتعداها، وبالتالي فإن الآيات المحكمات تنبع منها المبادئ والأحكام الأساس في الدين الإسلامي عقيدةً وشرعيةً وعبادات، هذا بينما تشير الآيات المتشابهات لما يُمكن أن يختلف فيه الناس باختلاف الزمان والمكان والعلوم والمفاهيم، ولكن من المفترض بأن يكون الاختلاف بما لا يناقض ثوابت الدين المعروفة من خلال الآيات المحكمات، والتي من المفترض أن تعرف فئة مقفلة من الأحكام الشرعية في العقيدة والشرعية والعبادات، وبالتالي فإن الآيات المحكمات الثلاثى هن أم الكتاب، فضلاً عن أنها قطعية الثبوت، فهي أيضاً قطعية الدلالة.

أما عن الثابت عن السنة النبوية الشريفة، فإن المقول عن رسول الله ﷺ، من حيث الموضوع ينقسم إلى قسمين رئيسين، الأول يخص الموضوعات الإسلامية في العقيدة والشرعية والعبادات، وهذه قد بين الله سبحانه وتعالى أنها وحى يوحى من عند الله ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝﴾^(١)، والقسم الثانى يخص الجانب البشرى من شخصية الرسول الكريم مثل الملبس والمأكل والمظهر وغيره مما قد يسجل عن الرسول ﷺ، والرسول معصوم من الخطأ فيه، ولكنها من الأمور المسكوت عنها فى الشأن الإسلامى لأنها ليست من موضوعات الرسالة السماوية وإلا تطرق لذكرها القرآن الكريم الذى لم يفرط فى شيء ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ۚ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾^(٢)، من أراد أن يأخذ بها فهذا شأنه ومن لم يرد فلا غبار عليه، وبالتالي ونحن نبحت عما هو قطعى النص قطعى الدلالة

(١) سورة النجم، الآيات ١-٥.

(٢) سورة الأنعام، آية ٣٨.

ليؤخذ وجوبها عن رسول الله ﷺ فنأخذ ما ثبت من وقائع السنة النبوية الشريفة ويقع في موضوعات العقيدة والشرعية والعبادات الإسلامية .

وهكذا فإن الدستور الإسلامي المأخوذ عن نبأ السماء وحدة ليكون مرجعاً نقيس عليه صحة ما يأتينا من تراث المسلمين وحتى اليوم يستند على، وبالأولويات الآتية:

١. الآيات المحكمات اللاتي هن أم الكتاب

٢. الثابت من وقائع السنة النبوية الشريفة ويقع في موضوعات العقيدة والشرعية والعبادات الإسلامية، ويتوافق مع القرآن الكريم، حيث تقوم السنة بدورها المكمل لما جاء في القرآن الكريم في تفصيل مجمله، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه .

نبأ السماء المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية ينقسم إلى عقيدة وعبادات وشرعية، وقد بينا أن العقيدة والعبادات هما من أمور التعامل مع الغيب والتعريف به ولا تحتاج إلا إلى الفهم اللغوي للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. والنقل عن الرسول الكريم عبادة وعقيدة ولا يختلفان باختلاف الزمان ولا المكان ولا يتأثران بهما فهما من أمور الغيب، ولكن الذي يتغير هو الفهم والتأويل، وإن كان مغزاهما قد يتطور مع الأيام إعمالاً لقول الله سبحانه وتعالى ﴿سُئِلَهُمْ ءَايَتُنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۖ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(١)، وبالتالي فإن النقل عن السلف الصالح في أمور العقيدة والعبادات لا تتغير أحكامهما في جوهرها بتغير الزمان والمكان .

يبقى أمر الشرعية، حيث يؤثر على تطبيقاتها وليس مبادئها الزمان والمكان والثقافة العامة ومصالح البشر بالمقارنة بما يستوجب التمسك بما هو قطعي النص قطعي الدلالة ليكون دستوراً إسلامياً مأخوذاً عن نبأ السماء وحدة، وليكون

(١) سورة فصلت، آية ٥٣ .

مرجعاً نقيس عليه صحة ما يأتينا من تراث المسلمين وما نحكم به على ما يستجد علينا من أمور الدنيا، ولا توجد شريعة إلا ويقع في بؤرتها التشريع لعلاقات السلطة والثروة لتأثيرها الأساس والممتد على كل أنواع العلاقات في المجتمع إلى درجة لا يمكن تجاهلها، فضلاً عن ارتباطهما بمصالح البشر وأهوائهم وبالتالي لا بد من أن يتم تنظيم العلاقات المرتبطة بهما بالتشريع القاطع لهما وإلا فسد المجتمع بفساد التعامل فيهما.

الإطار العام للمعاملات الإسلامية أساساته هي العدل والرحمة والإحسان وتادية الأمانات إلى أهلها ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُم لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(١)، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٢)، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣)، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٤)، ﴿وَيَنْقُورِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٥)، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ

(١) سورة النحل، آية ٩٠.

(٢) سورة النساء، آية ٥٨.

(٣) سورة الأعراف، آية ٣٣.

(٤) سورة النساء، آية ٢٩.

(٥) سورة هود، آية ٨٥.

أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^(١)، «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»^(٢).

أما آداب التقاضي وواجباته فهي القسط في الشهادة «وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ»^(٣) وأوفوا الكيل والعميران بالقسط لا تكلف أنفسا إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذالكُم وصنكم بهم لعلكم تذكرون»^(٤)، «يَتَأْتِيهَا

(١) سورة البقرة، آية ١٨٨.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٨٢.

(٣) سورة الأنعام، آية ١٥٢.

الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ^(١)، وعدم كتمانها، وتحريم قول الزور^(٢) وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَيْنَ مَقْبُوضَةً ۚ فَإِنْ أَثِمَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أُوتِيَ عَنْ أَمْنَتِهِ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۚ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ رِءُوسٌ قَلْبُهُ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^(٣)، ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٤) ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾^(٥)، أما في القصص فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ۚ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾^(٦).

العلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين مبادئها هي:

- العدل والمساواة والرحمة ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلٌ لِّأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرَدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۖ﴾^(١) وَإِنْ كُنْتُمْ تُرَدُّنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَرْوَاحَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُخْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا^(٢).

- الشورى، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ

(١) سورة المائدة، آية ٨.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٨٣.

(٣) سورة الحج، آية ٣٠.

(٤) سورة الفرقان، آية ٧٢.

(٥) سورة النحل، آية ١٢٦.

(٦) سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩.

لَا نَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢﴾

• التعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعي أو التبرج منها ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٣﴾ وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤﴾

• السلطة أمانة لا تُستخدم لغير الغرض التي فُوضت من أجله والاعتراف للرعية بحقها في محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام، وهذا واضح من خطبتي استهلال الحكم من أبي بكر وعمر وغيرها من سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة.

• وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاء أو بغير ذلك، وهذا واضح من ذكر الخبر عن مرض رسول الله الذي توفي فيه، وكذلك فعل خلفاؤه الراشدون. ونلاحظ أن أساسيات الإطار العام للمعاملات الإسلامية وكذلك أساسيات ومبادئ العلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين، قد جاءت كلها في آيات محكمات من أم الكتاب وتجاهل أي مبدأ منها أو الالتفاف عليه يعتبر إهداراً لدستورية القرآن الكريم، أما تفصيلات العلاقة من العفة عن المال العام وتحريم الاستفادة من أبهة السلطة بأي شكل من الأشكال فضلاً عن رد المظالم عند الوفاة أو ترك المنصب فقد جاء بياتها كلها في سنة محكمة لا مجال لإنكار صحة أي منها .

(١) سورة آل عمران. آية ١٥٩.

(٢) سورة الشورى، آية ٣٨.

(٣) سورة الأحزاب. آية ٢٨، ٢٩.

هذه المبادئ قد جاءت كلها فى آيات محكمات وتشكل فى مجموعها تقريراً من الله سبحانه وتعالى للحقوق الطبيعية للبشر، واحترمها وفصلها الرسول الكريم فى سنته فى الحكم والإدارة وهى نفس ما اتبع الخلفاء الراشدون، ومن الناحية التشريعية، يسمو القرآن الكريم فى تقريره لهذه الحقوق الطبيعية على أى دستور يكتبه البشر، وعليهم عند كتابة دساتيرهم البشرية أن يراعوا هذه الحقوق الطبيعية ولا يلتفت أحدٌ عليها. ودستورية القرآن الكريم تعنى تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة أحكامها وحدودها على الحكام وأعاونهم قبل إقامتها على المحكومين كما علمنا الرسول ﷺ وكما اتبع الخلفاء الراشدون.

وبذلك يُمكن تلخيص دستورية القرآن الكريم فى نقطتين رئيسيتين، هما :

١- تقرير الحقوق الطبيعية للبشر، وهى فى هذا الشأن تسبق وتسمو على الدساتير التى يكتبها البشر

٢- الأمر بدستورية الدولة (بمعنى تطبيق القواعد التشريعية والقانونية العامة وأحكامهم بالتساوى على الحكام تماماً كما تطبق على المحكومين) .

وننوه هنا إلى أنه بالنظر إلى «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»^(١)، نجد أن الحقوق الطبيعية التى أمر الله بها فى قرآنه الكريم للملا كافة تسبق كل هذه الحقوق وتشملها.

وننوه أيضاً أن الحقوق السياسية التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وتحديدأ المواد أرقام ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١ كلها مكفولة وبمتهى الحسم فى الآيات المحكمات فى القرآن الكريم، ومنها الآيتان المحكمتان المبيتان لحق الشورى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى

(١) «الفتنة الكبرى، الجزء الثانى، على وبنوه»، طه حسين، مرجع سبق ذكره.

اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ نَحِيبُ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢﴾.

وبملاحظة التشابه الذى قد يصل إلى حد التطابق بين «الإطار العام للمعاملات الإسلامية، والعلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين» من جانب و«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، نجد أن هذا الإعلان قد تحرز كما تحرز القرآن الكريم «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ» (٣) من سوء القصد أو سوء الفهم فى آخر عباراته، حيث قال: «المادة ٣٠ ليس فى هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق فى القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه».

(١) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

(٢) سورة الشورى، آية ٣٨.

(٣) سورة آل عمران آية ٧.